



اسم المقال: التدقيق الداخلي في المصارف التجارية أداة لتقويم الأداء، ووسيلة لمعالجة الانحراف
اسم الكاتب: م. سليمان عبدالله حمادي، د. داود سليمان سلطان
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3569>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 14:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



تنمية الرافدين

العدد ١١٧٥ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

التدقيق الداخلي في المصارف التجارية
أداة لتقويم الأداء، ووسيلة لمعالجة الانحراف

**Internal Auditing in Commercial Banks is a tool
to assess Performance and technique to correct
Variance**

الدكتور داود سليمان سلطان
دكتوراه في الاقتصاد - مصرف الرشيد
مكتب المراقبة للمنطقة الشمالية - الموصل

Dawood S. Sultan (PhD)
PhD in Economics Rasheed Bank
Office of Control for
The North Region-Mosul
Dawoodsol@Yahoo.Com

سليمان عبد الله حمادي
مدرس - قسم المحاسبة
المعهد التقني نينوى

Sulaiman A. Hammadi
Instructor at Ninewa
Technical Institute
Accounting Department
Sulaimanino@Yahoo.Com

تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/١٠/٩

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٦/٢٥

المستخلص

يتطرق البحث إلى مفهوم التدقيق الداخلي، ويجسد دور التدقيق الداخلي وفاعليته في المصارف التجارية. ويبين أن نجاح مهمة التدقيق في المصارف التجارية يتم من خلال تحديد نقاط الضعف ومعالجة الانحرافات وتطوير نظام الرقابة الداخلية.

ويهدف إلى التعريف بالتدقيق الداخلي بمهامه الجديدة ودوره الفعال في تقويم الأداء بوصفه الجهة الأقرب إلى المصرف التجاري. وقد خلص البحث بمجموعة من الاستنتاجات أهمها: شمولية التدقيق الداخلي لجميع جوانب العمل المصرفي ودوره في تحسين الأداء. كما أوصى البحث بمجموعة من المقترحات أهمها: متابعة تنفيذ مايرد في التقارير الداخلية وضرورة الاستفادة من الطرائق الحديثة المعتمدة عالمياً في التدقيق الداخلي التي اعتمدها الباحث.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المصارف التجارية، أنظمة الرقابة المصرفية، تقويم الأداء، التقارير الرقابية.

Abstract

The research deals with the concept of internal auditing. and explain the role of internal auditing and its effectiveness in commercial banks. It explains too, that the success of auditing in commercial bank fulfilled through identifying the weakness, treating variances, and developing internal controlling system.

The research aims to explain internal auditing in its new tasks, as well as to its role in assessing performance, as it is the closest to the commercial bank. The research concluded of agroup conclusions, the most important of them is the comprehensiveness of the internal auditing for all sides of banking and its role in improving the banking performance.

The research recommend a set of suggestions, the most important of them is persuing the achievement of what come in internal reports to get use of modern methods, which are adopted internationally in internal auditing, and used in this research.

Keywords: Internal Auditing, Commercial Banks, Systems of Auditing Banks, assess Performance, Auditing Reports.

المقدمة

تقوم المؤسسات الاقتصادية وعلى مختلف تصنيفها إنتاجية كانت أم خدمية، بتقديم منتجاتها أو خدماتها لربائنها، وتسعى كل مؤسسة تبغي النجاح إلى تقديم أفضل ما يوسعها بغية كسب المزيد من الزبائن، والاستثمار بأكبر حصة من السوق، وهي بذلك تستخدم أفضل ما لديها من أساليب إدارية وتقنية ومحاسبية، تحقق لها هذه الأهداف، وبتنامي الطرائق الحديثة، والدراسات العلمية وسعي المؤسسة إلى تحقيق الأرباح عبر أنشطتها المختلفة، أدى ذلك إلى تحملها المزيد من الكلف التي تنوعت بتنوع التقنيات وأساليب التحديث، وبروز المخاطر الاقتصادية، كل ذلك أدى بالمؤسسات الاقتصادية إلى البحث عن وسائل وإجراءات تمكنها من تحديد مساراتها الصحية وإلى خفض كلفها من جهة، بهدف زيادة أرباحها من جهة أخرى، وتقوية ارتباطاتها الخارجية والداخلية، لذا كان دور الرقابة وبمختلف أنواعها ومستوياتها، اقتصادية كانت أم تقنية دورا مهما وفاعلا لانجاز الأهداف، والرقابة الداخلية بالتحديد، لأنها نابعة من واقع المؤسسة، وقد بدأ الاهتمام بالتدقيق الداخلي سنة ١٩٤١ عندما أنشئ معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية كتجسيد مهني للتدقيق الداخلي، وإذا كان للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة في كافة المنشآت، فإن له أهمية خاصة في البنوك التجارية من خلال دوره في رفع كفاءة الأداء للمصرف ونجاحه في تحقيق أهدافه في خدمة الأطراف ذات العلاقة، وهو بالتالي أداة لتطوير التنمية.

مشكلة البحث

إن الطبيعة المتميزة والمختلفة للعمل المصرفي عن غيرها من الأنشطة الأخرى والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية لكافة أنشطتها ومعاملاتها المصرفية، فضلا عن ما تتميز به من طبيعة معاملاتها الالكترونية والحاجة لاستخدام الموارد المتاحة بشكل أمثل، ولما للمصارف التجارية من أهمية في الحياة الاقتصادية وأنشطتها المتعلقة بالسيولة، والربحية، والأمان، وقبول الودائع، والائتمان وبيع وشراء العملات الأجنبية، تأتي أهمية التدقيق الداخلي في المصارف من خلال المتابعة، ومراقبة الأداء، وإخضاع جميع أنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي وتخصه بالاستقلالية التامة.

أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في دور التدقيق الداخلي وفاعليته في المصارف التجارية، من كونه أداة لتحديد مواطن الخلل وتشخيص مقدار الانحرافات عن قيمها المعيارية ومعالجة هذه الانحرافات، مما يجعل المؤسسة لا تحيد عن مسارها.

فرضية البحث

إن نجاح مهمة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية يتم من خلال تحديد نقاط الضعف ومعالجة الانحرافات عن المعايير وتطوير نظام الرقابة الداخلية بما يسهم في تحسين أدائها وتحقيق أهدافها.

هدف البحث

يحاول البحث التعريف بالتدقيق الداخلي، وبيان دوره في تقويم الأداء وتشخيص الانحراف، بوصفه الجهة الأقرب إلى المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فهو الأدرى بواقعها وتحديد نواحي التحديث، ومراكز الخطورة التي تعترض مسيرتها والتي تؤدي إلى زيادة كلفها وخفض أرباحها، وتبين لها مركز الخطورة المرتفع بغية تحقيق أهدافها.

عينة البحث

تم اختيار عينة افتراضية متمثلة بأحد الأقسام في المصرف التجاري (الغرفة الحصينة) كعينة للبحث، إذ تم تطبيق الأنموذج التجريبي في هذا القسم لإيضاح مقدار ما أنجز من أهداف وتشخيص مواطن الخلل.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن، ومن ثم تأطيره بالأنموذج التجريبي المقارن، حيث اشتمل الفصلان الأول والثاني على المنهج الأول المذكور آنفاً، بوصفه جزءاً نظرياً لتوضيح المفاهيم والأهمية، والتأثير فيما تم تطبيق الأنموذج المقارن لتوضيح مدى تحقيق الأهداف.

الجانب النظري**مفهوم التدقيق الداخلي، أهميته، أهدافه**

تناول البحث في المقدمة أهداف المؤسسات الاقتصادية بتقديم أفضل المنتجات، والخدمات لتحقيق الأرباح وخدمة الزبائن، والحصول على حصتها من السوق و ما تواجهها من مشاكل في تحقيق هذه الأهداف، وأهمية التدقيق الداخلي في تذليل المشاكل، كما تناول مشكلة البحث وأهميته وهدف وفرضيته البحث، وعينته، سوف نستعرض في هذا المبحث مفهوم التدقيق الداخلي، وأهميته للعمل المصرفي والأهداف الجديدة التي يصبو إلى تحقيقها فضلاً عن الأهداف التقليدية.

١. مفهوم التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي من أحد الوظائف الإدارية للمنشأة والتي تقدم خدماتها العليا للإدارة العليا، إذ إنها لم تعد مجرد رقابة مالية مستمرة لكشف الأخطاء وتصحيح الانحرافات، بل تعدى دورها إلى تقديم الاستشارات لتحسين الأداء وتجنب المخاطر، وقد عرف التدقيق الداخلي بأنه: ((مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية)). (أبو سرعة، ٢٠١٠، ٤١).

وعرفه آخرون: ((نشاط يهدف إلى مراجعة وتقييم الرقابة الداخلية والتأكد من تطبيقها وتقديم التوصيات من أجل تحسين الرقابة الداخلية، وأنظمة إدارة المخاطر والمساعدة في تحقيق أهدافها)). (أبو سرعة، ٢٠١٠، ٤١).

وعرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الرقابة الداخلية بأنها: ((وظيفة التقييم المستقلة التي يتم استخدامها داخل المنظمات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الأنشطة، الاقتصادية، والمالية، والإدارية بها ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمنظمة لكي تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات، إذا كان هناك حاجة لذلك)). (ابوسرعة، ٢٠١٠، ٤١).

وتعد وظيفة التدقيق الداخلي نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة بهدف تطوير هذه الأنظمة ورفع كفاءتها الإنتاجية، ولما تقدمه من خدمات للإدارة في مختلف المجالات بحيث اعتبرت صمام أمان بيد الإدارة. (المدهون، ٢٠١١، ٥١).

ويجب على إدارة المنشأة إقامته بشكل نظام تدقيق سليم والتأكد من تطبيقه والمحافظة عليه لكي تؤدي المنشأة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة.

إن تمييز عمل التدقيق الداخلي في المصارف التجارية عن غيرها من المنشآت يتأتى بسبب طبيعة المخاطر المتعلقة بالمعاملات المصرفية، وتأثير التعليمات، والتشريعات التي تعمل المصارف بها، والتطور المستمر في الخدمات الجديدة، التي قد لا تتناسب مع التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تتبعها. (المدهون، ٢٠١١، ٢٢).

- ويمكن القول بان المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي يمكن تلخيصه بأنه: (مخوف، ٢٠٠٧، ٧٦).

- نشاط داخلي مستقل في المنشأة.

- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- أداة رقابة بفرض انتقاد وتقييم جميع الرقابات الأخرى.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- تمتد نشاطاتها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.

٢. أهمية التدقيق الداخلي

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي بسبب كبر حجم المنشآت، وتعدد أعمالها، واضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات وحاجتها إلى معلومات دورية ودقيقة لرسم السياسات واتخاذ القرارات والتخطيط.

والتدقيق الداخلي يساعد الإدارة على رفع كفاءة الأداء من خلال رقابة فعالة وتقييم أداء الأعمال والمحافظة على ممتلكات المنشأة ومساعدة المدقق الخارجي. (ابوسرعة، ٢٠١٠، ٤١).

إن وظيفة التدقيق الداخلي أعم وأشمل من نظام التدقيق المالي والمحاسبي فهي تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية كتقييم الخطط، والسياسات، والإجراءات، واقتراح السبل اللازمة لتطويرها وتقييم الالتزام بها من قبل الموظفين وحسن استغلال الموارد والكفاءة (المدلل، ٢٠٠٧، ٣٤).

ويعد التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما له من أهمية في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة والمساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد والصمود في وجه المنافسة.

وتعود أهمية التدقيق الداخلي في المصارف التجارية لما تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة، وتتسم المصارف التجارية في تأدية مهامها بثلاث سمات: تتعلق بالربحية والسيولة والأمان لما لهذه السمات من تأثير في أنشطة المصرف في قبول الودائع وتقديم الائتمان والاستثمار والأوراق المالية.

وتأتي أهمية التدقيق الداخلي في المصارف من تأثيرها في سير العمل في المصرف وصولاً إلى تحقيق أهدافه، متمثلة بتعظيم أرباح المساهمين، وضمان استمرارية العمل في المصرف والحفاظ على القيمة السوقية للسهم، وعلى ودائع الزبائن.

إن الخسائر التي تعرضت لها المصارف التجارية التي سلطت الضوء على أنظمة الرقابة الداخلية، أعطت اهتماماً كبيراً لآلية التدقيق الداخلي، وذكرت أن أحد أسباب انهيار المصارف التجارية هو ضعف استقلال التدقيق الداخلي (المدلل، ٢٠٠٧، ٤٠).

٣. أهداف التدقيق الداخلي

كان هدف التدقيق الداخلي في بداية نشوئه اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وقد تطورت هذه الأهداف لتشمل تحديد دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية، وتحديد مخاطر المنشآت وتخفيضها إلى الحد الأدنى، والتحقق من إتباع السياسات والإجراءات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية، والاستخدام الكفء للموارد ومساعدة إدارات المنشأة على القيام بمسؤوليتهم بكفاءة وفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والمعلومات الملائمة (ابوسرعة، ٢٠١٠، ٤١).

ولا تختلف أهداف التدقيق الداخلي في المصارف التجارية كثيراً عن الأهداف السابقة من حيث تقديم رأي للإدارة العليا حول صحة البيانات المالية للمصرف والتي يتم إعدادها بشكل دوري، وغالباً ما يتطلب من المدققين تقديم تقرير إلى الإدارة العليا المشرفة على المصرف عن أصول المصرف ومدى الثقة في القوائم المالية للمصرف، وتقدم تقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق وحماية أصول المصرف وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية للمصرف، وتقديم نصائح للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف، وتصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة

تدقيق، والقيام بمهام مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب المزيد من التحقيق، والمساعدة في تطوير النظم وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم (المدهون، ٢٠١١، ٢٣).

ويهدف التدقيق الداخلي إلى خلق قيمة مضافة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار، كما يهدف إلى المطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعية، ويجب أن لا تكون الأهداف في موقف جمود، بل يجب أن تتطور مع الزمن لينسجم مع التغييرات التي تطرأ على دور خدمات المصرف التجارية (النونو، ٢٠٠٩، ٢٧).

دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء في المصارف التجارية

بعد أن استعرضنا في المبحث الأول مفهوم التدقيق الداخلي حسب المستجدات الحديثة التي أضيفت إلى مهام التدقيق الداخلي وأهميته لعمل المصارف التجارية ودوره في تحقيق أهدافها، سوف نستعرض في هذا المبحث دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، ودوره أيضا في تحسين الأداء المصرفي.

١. دور التدقيق الداخلي في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يتلخص دور التدقيق الداخلي في المصرف بتقديم خدمات مستقلة يتم من خلالها فحص وتقييم أنشطة الرقابة الداخلية للمصرف بشكل موضوعي، وعليه فإن أعمال وبرامج التدقيق التي يقوم بها القسم ما هي إلا لتقديم المشورة بصفة مستقلة وموضوعية بهدف تحسين فعالية إدارة المخاطر وإجراءات الحكومة، وإضافة القيمة وتحسين عمليات الأقسام والإدارات الأخرى، مساهما بذلك في تحقيق أهداف المصرف الإستراتيجية من خلال انتهاج أسلوب عمل منظم ومنضبط (مصرف الرشيد/ قسم الرقابة الداخلية، ٢٠١٢، ٥).

إن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساهم في التحكم في المصرف لحماية الأصول وكذلك لتحقيق معلومات دقيقة والالتزام بالتعليمات والسياسات الداخلية، إن قيام المدقق الداخلي في فحص هذا النظام بما يساهم في تحقيق هذه الأهداف من خلال التأكد من سلامة هذا النظام، والعمل على تطويره (مازون، ٢٠١١، ٣٤)، ومعالجة الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في حالة وجودها، ويجب على المدقق الداخلي ان يبذل جهود كافية للحصول على اكبر قدر من المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية لتكوين رأي متكامل عن هذا النظام ومقارنة ذلك مع بعض المعايير، وكذلك وضع خرائط أو فحص بعض خرائط سير العمليات للنظم المطبقة في المصرف.

ويجب على المدقق الداخلي الحصول على معلومات كافية عن نظام الرقابة الداخلية يمكن ان يعطي تقييم اولي لهذا النظام، فإذا أدت عملية التقييم إلى الاستنتاج بان النظام غير مرض ولايمكن الاعتماد عليه، فهذا معناه وجود ثغرات قد تخلق أخطاء مع احتمال وجود غش وتلاعب. ويمكن تلخيص دور التدقيق الداخلي من خلال نظام الرقابة الداخلية بما سيأتي:

١. تطوير نظام الرقابة الداخلية.
٢. معالجة الثغرات الموجودة في النظام.
٣. تسهيل الإجراءات اللازمة لسير العمليات وتذليل الصعوبات.
٤. اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب.
٥. تزويد الإدارة بمعلومات تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير النظام من خلال التقرير.

٢. دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء في المصرف التجاري

- يعد التدقيق الداخلي أداة مستقلة عن الإدارة التنفيذية ومسؤولياتها تتمثل في التأكد من حماية أصول المصرف وضبط إدارة المخاطر ومنها أيضا:
- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.
 - إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطر العالية.
 - تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة التدقيق.
 - إعداد تقرير التدقيق ورفعها إلى الإدارة العليا في المصرف.
 - القيام بمهام مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب المزيد من التحقيق.
 - المساعدة في تطوير النظم وحل المشكلات في بدايتها قبل أن تتفاقم.
 - التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.
 - تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم تقارير بشكل مستقل إلى لجنة التدقيق.
 - التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.
 - زيادة الثقة في القوائم المالية للمصرف (مدهون، ٢٠١١، ٧٣).

الجانب العملي (التجريبي)

بعد أن تم التعرف على مضامين عملية التدقيق الداخلي في استعراضنا للجزء النظري، وماتضمنته من مفاهيم وأهمية، وأهداف ومدى تأثيرها في المصارف التجارية، نأتي إلى توضيح آلية عملها من خلال استعراض أنموذج تطبيقي لقسم من أقسام المصرف التجاري، وهو الغرفة الحصينة للمصرف كأنموذج عملي لمصرف افتراضي، إذ لا يمكن هنا التطرق إلى كافة أقسام المصرف في بحث صغير، علما أنه تعتمد الطريقة نفسها في تدقيق الأقسام الأخرى.

١. الأنموذج المستخدم في عملية التدقيق الداخلي لأحد أقسام المصرف التجاري (الغرفة الحصينة):

تعتمد هذه الطريقة وكما أوضحنا على مقارنة معيارية (قياسية) بين ما هو مطبق فعلا من إجراءات وتعليمات، والية مصرفية، وبين معيار موضوع يتمثل بالإجراءات والتعليمات الصحيحة، والأهداف الموضوعية، متضمنة مجموعة من التأكيدات ومسارات العمل كأنموذج موضوع قابل للتغيير بتغيير التعليمات التي تصدر من المراجع العليا ويتغير نسب المخاطر والأهداف^(*). وهذا المعيار معتمد من قبل شركة برايس ووترز هاوس انترناشيونال ليمتد.

تتبدى عملية التدقيق في المصرف التجاري في احد الأقسام مثلا بالالتقاء مع مسؤول القسم أو الشعبة ويطلب منه توضيح سير العمل في قسمه تحريريا، وكما هي مطبقة في الواقع بما يسمى (فهم العملية)، حيث يتم كتابة مامطلوب منه تحريريا وبحسب إدراكه للعملية (لاحظ الملحق ١).

- تتم مقارنة الواقع الفعلي المطبق في القسم أو الشعبة مع أنموذج معياري قياسي يتضمن المسارات الصحيحة من تعليمات وآلية عمل وأهداف موضوعية، تسمى هذه المقارنة بالفحص

* تعد شركة برايس ووترهاوس كوبرز هاوس جزءا من الشبكة العالمية التي تضم كافة الشركات الاعضاء في (PWC)، وتعد كل واحدة من الشركات بمثابة كيان قانوني مستقل، ولا يتم التعامل معه على أنه وكيل للشركة العالمية، وتقدم هذه الشركة خدماتها التي تشمل تدقيق الحسابات والخدمات. (انظر الانترنت WWW.PCW.COM)، وهي تعد من أكبر أربع شركات محاسبة وخدمات. (Wikipedia the free Encyclopedia).

المبدئي، إذ تتجلى الانحرافات عن طريق هذه المقارنة بين الواقع الفعلي، وبين المعيار الصحيح الموضوع (لاحظ الملحق ٢).

إن ناتج هذه المقارنة يتجلى ويتمخض عن تحديد الانحرافات بين الواقع الفعلي وبين المسارات الصحيحة المتمثلة بالتعليمات المصرفية الصادرة من البنك المركزي العراقي والإدارة العامة، ومقررات بازل ١، ٢، ٣، إن هذه الانحرافات توصف بأنها عبارة عن مجموعة من المخاطر تتفاوت نسبتها وطبيعتها بحسب مقدار الانحراف ونوعه، وتأثيره في القسم ومجمل عمل المصرف، توضع هذه الانحرافات في جدول خاص (مصفوفة)، تدعى مصفوفة المخاطر، يحدد بموجبها، نوع الانحراف، ومقداره وتبعاته، ويقابله الإجراء الصحيح، كما هو موضح بالتعليمات، الموضوعة لمعالجة الانحراف، (لاحظ الملحق ٣).

تدرج استمارة رابعة كملحق في عملية التدقيق يوضح فيها :

١. الأهداف المتوخاة من عملية تدقيق الشعبة أو القسم المعني.
٢. البرنامج التفصيلي (برنامج التدقيق الداخلي) للقسم المعني المراد تدقيقه ويتضمن مسار العملية التدقيقية لمقارنته مع الواقع الفعلي الذي يتم تطبيقه في القسم المعني، متضمنا مجموعة من التأكيدات التي لا بد أن تجري مراعاتها والالتزام بها من قبل الشعبة المعنية، ومما يجدر ذكره أن هذه التأكيدات تتغير تبعا لاتساع وحجم القسم ونوع المخاطر التي يتعرض لها (لاحظ الملحق ٤).

٣. تعاد صياغة الأهداف في برنامج التدقيق الداخلي للقسم المراد تدقيقه في استمارة أخرى مرفقة بجدول إحصائي أرقامه تناظر أرقام التأكيدات (الأهداف) الموضوعة، حيث يشار إلى كل هدف بعلامة (√) إذا تم تطبيقه بصورة صحيحة، وتؤشر الانحرافات في الأهداف التي لم يتم تطبيقها بحروف هجائية، ا، ب، ج،.....، الخ، تبعا لعدد الانحرافات الموضوعة، وتدرج ملاحظة مختصرة أسفل الجدول الإحصائي، موضحة نوع الانحراف الموجود (لاحظ الملحق ٥).

٤. تعاد صياغة هذه الملاحظات التي تشير إلى الانحرافات الموضوعة باستمارة تحدد رقم الملاحظة، وعنوان الملاحظة، ووصف الملاحظة والتبعات (المخاطر)، التي تتولد عنها، والاقتراحات اللازمة لمعالجتها، مع رد إدارة الفرع على عملية المعالجة (لاحظ الملحق ٦).
٥. ترفق بكل ملاحظة نسخة مصورة من الخلل الموجود مع نسخة مصورة لإجراء المعالجة، إذا كان بالاستطاعة معالجة الانحراف آنيا، وإذا لم يتسن ذلك، تتم المتابعة مع القسم المعني لحين إجراء عملية المعالجة.

مما يجدر ذكره، أنه يتم توثيق مسار كل عملية تدقيقية ولأي قسم من الأقسام بكافة مراحلها منذ المباشرة بالعملية ولحين انتهائها من واقع مستندات وسجلات المصرف التجاري، لبيان واقع العمل الفعلي والبيئة ولتشخيص مواطن الخلل بغية وضع الحلول اللازمة للمعالجة، وترفق هذه الأوليات مع برنامج التدقيق.

٢. إعداد التقرير الداخلي النهائي

إن الأنموذج التجريبي المذكور آنفا يتم تطبيقه في جميع أقسام المصرف التجاري، بتوافق القسم المعني، ويضم جميع الاستثمارات والملاحظات الخاصة بكل قسم مؤشرا الانحرافات والمقترحات بغية الوصول إلى أفضل تحقيق للأهداف الموضوعة.

النتائج والمقترحات

الاستنتاجات

١. من خلال استعراض الجزء النظري من البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:
أ. تزداد أهمية التدقيق الداخلي في المصارف التجارية، لأنه يسهم في تحسين الأداء، وكشف مواطن الانحراف.
ب. إن التدقيق الداخلي هو الجهة الأقرب إلى المنشأة، وبالتالي هو الأدرى بواقع الخلل والمعالجات، والبدائل المطروحة أفضل من أي جهة رقابية خارجية أخرى.
ت. شمولية التدقيق الداخلي لجميع جوانب العمل المصرفي، وعدم التركيز على الجانب المالي فقط.

استنتاجات الجانب العملي

- أ. إن الطرائق التقليدية لم تعد كافية للإحاطة بجميع جوانب العمل المصرفي التجاري، وبالتالي تم التركيز على إحدى الطرق المعتمدة عالمياً من قبل شركة (برايز ووتر هاوس انترناشيونال ليمتد).
- ب. تعتمد هذه الطريقة المقارنة المعيارية في التدقيق وبمنهجية حديثة ومن واقع كل قسم في المصرف.
- ت. تبين هذه الطريقة جوانب الخطورة في العمل بوضوح، ولكافة الأنشطة في المصرف التجاري، وتم التركيز في هذه الدراسة على قسم واحد من أقسام المصرف كعينة مختارة والإحاطة بها من جميع الجوانب المالية والإدارية والتنظيمية.

المقترحات

١. ضرورة تعزيز دور المدقق الداخلي بوصفه مرجعاً لعملية التدقيق خلال تكليفه بمهام تحسين الأداء وكشف الانحراف، والاهتمام باستقلاليتته.
٢. ضرورة الاستفادة من تقارير الرقابة الداخلية باعتبارها الجهة الأقرب إلى المصرف التجاري، وهي الأدرى بواقع المصرف والجهة المتعاملة معه.
٣. ضرورة متابعة تنفيذ مايرد في التقارير الداخلية من قبل إدارة المصرف لشموليتها لجميع الجوانب المالية والإدارية.
٤. ضرورة الاستفادة من الطرائق الحديثة المعتمدة عالمياً في التدقيق الداخلي ومنها الطريقة المعيارية التي اعتمدها البحث إذ إنها طبقت في العديد من البلدان وأثبتت نجاحها.
٥. تعميم هذه التجربة في التدقيق على المصارف التجارية في العراق للاستفادة منها في تطوير العمل المصرفي.
٦. إن اعتماد هذه الطريقة لجوانب الخطورة في العمل المصرفي يجعل منها أحد الطرائق التي تسهم في كشف المخاطر والفساد قبل أو أثناء وقوعه لمعالجتها وتجنب الأضرار الناتجة.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. مصرف الرشيد، ٢٠١٢ دليل سياسات واجراءات التدقيق الداخلي، بغداد.
٢. مصرف الرشيد، ٢٠١٢، تقارير الرقابة.
٣. مخلوف، احمد محمد، ٢٠٠٧، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

٤. مازون، محمد أمين، ٢٠١١ التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
٥. المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم، ٢٠١١، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
٦. النونو، كمال محمد سعيد كامل، ٢٠٠٩، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٧. المدلل، يوسف سعيد يوسف ٢٠٠٧، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٨. أبو سرعة، عبد السلام عبد الله سعيد، ٢٠١٠، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. الاربعة الكبار. ar.wikipedia.org/wiki
2. www.zawaya.com/ar/story/zawaya 20100606044309/
3. www.pwc.com